

Distr.: General
13 May 2005
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



الدورة الموضوعية لعام ٢٠٠٥

نيويورك، ٢٩ حزيران/يونيه - ٢٧ تموز/يوليه ٢٠٠٥

البند ٧ (أ) من جدول الأعمال المؤقت*

التنسيق والبرنامج ومسائل أخرى: تقريراً هيكلياً للتنسيق

تقرير العرض العام السنوي لمجلس الرؤساء التنفيذيين للأمم المتحدة المعني بالتنسيق للفترة ٢٠٠٤/٢٠٠٥

موجز

يقدم هذا التقرير عرضاً عاماً للتطورات الرئيسية في مجال التعاون المشترك بين الوكالات خلال الفترة ٢٠٠٤/٢٠٠٥ في إطار مجلس الرؤساء التنفيذيين للأمم المتحدة المعني بالتنسيق.

وقد أكمل مجلس الرؤساء التنفيذيين للأمم المتحدة المعني بالتنسيق خلال الفترة ٢٠٠٤/٢٠٠٥ برنامجاً الخاص بمتابعة المواضيع المحددة في تقرير الأمين العام إلى الجمعية العامة بشأن تنفيذ إعلان الأمم المتحدة للألفية. وأعدت ملاحظات مجلس الرؤساء التنفيذيين عن تلك المواضيع لكي توفر منظوراً على نطاق المنظومة لعملية الرصد وتقديم التقارير من قبل الأمين العام بشأن التقدم المحرز في تنفيذ إعلان الألفية. وفي هذا السياق، تناول المجلس موضوعي "سد الفجوة الرقمية وتعزيز التعاون المشترك بين الوكالات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات" و "منع نشوب الصراعات المسلحة" في دورتيه لخريف ٢٠٠٤ وربيع ٢٠٠٥، على التوالي. ويواصل مجلس الرؤساء التنفيذيين والأجهزة التابعة له تغطية



نطاق واسع من المسائل لضمان قدر أكبر من الاتساق وبناء التفاعل في الإجراءات المتخذة من قبل المنظومة، إلا أنه أعطى منذ عام ٢٠٠٣ أولوية عليا لإعداد الإسهام الجماعي للمنظومة في الاستعراض الشامل لتنفيذ إعلان الألفية في الجلسة العامة الرفيعة المستوى للجمعية العامة لعام ٢٠٠٥. وسيقدم مجلس الرؤساء التنفيذيين إلى الجمعية العامة تقريراً بعنوان "أمم متحدة واحدة - محفز للتقدم والتغيير - كيف يغير إعلان الألفية الطريقة التي تعمل بها منظومة الأمم المتحدة". واستمر مجلس الرؤساء التنفيذيين أيضاً في مراجعة دعمه لأفريقيا وللشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا؛ وكبح الجريمة عبر الحدود الوطنية، من ضمن مسائل أخرى.

وفي مجال الإدارة، استمر مجلس الرؤساء التنفيذيين في التركيز على سلامة وأمن الموظفين، واعتمد نظاماً موحداً لإدارة الأمن كما اعتمد نهجاً جديداً للمشاركة في التكاليف وللتكاليف الأمنية في الميدان. كما قرر اتخاذ تدابير مختلفة لتعزيز القدرات الإدارية على نطاق المنظومة، وتنسيق سياسات وممارسات إدارة الموظفين، ووضع إطار مشترك لإعداد الميزانية القائمة على تحقيق النتائج من أجل توجيه العمل المشترك بين الوكالات واستحداث معايير محاسبية لمؤسسات النظام الموحد.

المحتويات

الفقرات الصفحة

أولا -	مقدمة	٤-١	٤
ثانيا -	متابعة لقمة الألفية: إسهام منظومة الأمم المتحدة في الاستعراض الشامل لعام ٢٠٠٥ لتنفيذ إعلان الأمم المتحدة للألفية	١١-٥	٦
ثالثا -	سد الفجوة الرقمية وتشجيع التعاون المشترك بين الوكالات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	٢١-١٢	٨
رابعا -	منع نشوب الصراعات المسلحة وإدارتها	٢٧-٢٢	١١
خامسا -	كبح الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية	٣١-٢٨	١٣
سادسا -	التعاون فيما بين الوكالات في مجال مكافحة الجوع	٣٩-٣٢	١٤
سابعا -	تعزيز الدعم على نطاق المنظومة لأفريقيا وللشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا	٤٣-٤٠	١٦
ثامنا -	زيادة فعالية واتساق أنشطة منظومة الأمم المتحدة على الصعيد القطري	٥٠-٤٤	١٧
تاسعا -	الحفاظة على أمن وسلامة الموظفين	٥٣-٥١	٢٠
عاشرا -	تعزيز إدارة الموارد البشرية	٥٩-٥٤	٢١
حادي عشر -	تحسين إدارة الموارد المالية	٦٠	٢٢
ثاني عشر -	مواصلة الرقابة في منظومة الأمم المتحدة	٦٣-٦١	٢٤

المرفقات

الأول -	نتائج العمل المشترك بين مجلس الرؤساء التنفيذيين للأمم المتحدة المعني بالتنسيق واللجنة البرنامجية الرفيعة المستوى في مجال البرامج للفترة ٢٠٠٤/٢٠٠٥	٢٥
الثاني -	نتائج العمل المشترك بين مجلس الرؤساء التنفيذيين للأمم المتحدة بالتنسيق واللجنة الإدارية الرفيعة المستوى في مجال الإدارة، للفترة ٢٠٠٤/٢٠٠٥	٢٨

أولا - مقدمة

١ - يتجه مجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق منذ عام ٢٠٠١ إلى صياغة جدول أعمال سياساته حول المواضيع المحددة في التقرير الأول للأمين العام بشأن تنفيذ إعلان الألفية (A/59/326). وقد وضع الأمين العام في ذلك التقرير خريطة طريق عامة لعملية المتابعة، واقترح أن تركز العملية كل سنة على موضوعين بحيث يؤدي ذلك إلى استعراض شامل لتنفيذ الإعلان في عام ٢٠٠٥. وعليه، تناول المجلس في عام ٢٠٠٢ موضوعي معالجة الأمراض والوقاية منها، بما في ذلك فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) والملاريا، ومنع نشوب الصراعات المسلحة؛ وفي عام ٢٠٠٣ تناول موضوع، استراتيجيات للتنمية المستدامة وتمويل التنمية؛ وفي عام ٢٠٠٤ موضوع، كبح الجريمة عبر الوطنية وسد الفجوة الرقمية. وقد استخدمت نتائج هذه المناقشات كمدخلات للتقارير السنوية للأمين العام عن متابعة إعلان الأمم المتحدة للألفية، كما وفرت محور التركيز في التقارير السنوية لمجلس الرؤساء التنفيذيين منذ عام ٢٠٠١. والقصد من ذلك هو الإسهام بوجهة نظر على نطاق المنظومة، لعملية الرصد وتقديم التقارير من قبل الأمين العام عن التقدم المحرز في تنفيذ إعلان الألفية. وفضلا عن ذلك، يسعى مجلس الرؤساء التنفيذيين إلى تشكيل مجموعة من النهج المشتركة والتكاملية لتوجيه عمل منظومة الأمم المتحدة في مجالات الدعوة والتحليل وتعبئة الموارد والأنشطة التنفيذية دعما للأهداف الرئيسية على نطاق المنظومة المحسدة في إعلان الأمم المتحدة للألفية.

٢ - وقد هيمنت على عمل مجلس الرؤساء التنفيذيين أثناء الفترة قيد النظر (والتي تشمل دورة المجلس لحريف عام ٢٠٠٤ ودورتيه في ربيع عام ٢٠٠٥) الأعمال التحضيرية للاستعراض الشامل لتنفيذ إعلان الأمم المتحدة للألفية والذي سيضطلع به في الجمعية العامة في شهر أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥. وقد شمل ذلك، أولا، عملية مكثفة للتفكير بشأن الاستجابة الكلية من جانب المنظومة لإعلان الألفية، كجزء من عزم المنظومة على أن تُساءل عن دورها في دعم التقدم في تنفيذه. وأنصب محور هذا التفكير على الأثر الذي خلفه إعلان الألفية على اتساق عمل المنظومة، وعلى نوعية وفعالية التعاون المشترك بين الوكالات؛ وعلى القيام على نطاق المنظومة بتجميع التقييمات والدروس المستفادة فيما يتصل بالاستراتيجيات والتدخلات التي تؤدي إلى تحقيق التقدم، ولا سيما الروابط الموجودة فيما بينها والتي تؤثر بدرجة كبيرة على نواتج التنمية واستدامتها، وعلى أفضل كيفية لتطويرها من قبل المنظومة؛ وعلى الإسهام الجماعي في صياغة رؤية للطريق أمام المنظومة، تشمل دافعا لها لإحداث التقدم في اتساق السياسات وكفالة الفعالية الإدارية. وقد جُمعت النقاط البارزة لهذه التأملات في مطبوعة سيتم إصدارها قريبا عنوانها "أمم متحدة واحدة - محفز للتقدم والتغيير - كيف يغير إعلان

الألفية الطريقة التي تعمل بها منظومة الأمم المتحدة“ حيث ينبغي قراءة هذه المطبوعة بالاقتران بالتقرير الحالي. وتقدم المطبوعة سردا شاملا للكيفية التي يجري بها، بشكل متزايد، تنفيذ العمل المشترك بين هيئات المنظومة من أجل مساعدة البلدان في بلوغ أهداف إعلان الألفية، كما تحدد العوائق والتحديات أمام بناء منظومة للأمم المتحدة تكون بمثابة قوة متماسكة من أجل التقدم والتغيير، وتوجز الشروط اللازمة لتعزيز إسهام المنظومة في تعجيل التقدم في الفترة القادمة ومدى التزام المنظومة بها.

٣ - و تدرك منظومة الأمم المتحدة إدراكا عميقا مسؤولياتها، في هذا المجال، من خلال كفالة نوعية تدخلاتها وفعالية العمل الجماعي الذي تقدر على إحداثه، من أجل تعزيز التزام المجتمع الدولي نحو تعددية الأطراف - كما تدرك التحديات التي تواجهها لإثبات أن تعددية الأطراف تعمل وتثمر. وفي نفس الوقت، فإن جهود المنظومة في تعزيز التماسك والفعالية لن تنجح في النهاية إلا إذا كانت مدعومة بعزيمة سياسية صادقة وموارد كافية. وستكون القوة السياسية التي ستنتج عن مناسبة أيلول/سبتمبر الرفيعة المستوى في الجمعية العامة حاسمة في هذا الخصوص. وينبغي أن تولد زخما يمكن مداومته في مختلف الهيئات الحكومية الدولية التي توفر التوجه السياسي لهيئات المنظومة، ويكون قادرا على تركيز وتعميق التوجيه المشترك الذي توفره الهيئات الحكومية الدولية المركزية للمنظومة، على صعيدي سياسات التنمية وإدارة النظام الموحد.

٤ - ويرز الفصلان الثاني والسابع من التقرير الحالي نتائج المناقشات التي جرت في مجلس الرؤساء التنفيذيين ولجانه الرفيعة المستوى خلال السنة الماضية بشأن المسائل الموضوعية ذات الصلة بتنفيذ المنظومة لإعلان الألفية. وقد شملت مسائل منع نشوب الصراعات وكبح الجريمة عبر الوطنية التي ناقشها المجلس في السابق، وعاد إليها أثناء الفترة قيد النظر بغرض متابعة قراراته السابقة. ويستجيب الفصل السادس لطلب محدد من لجنة البرنامج والتنسيق بخصوص الحصول على معلومات عن آليات لتنسيق مكافحة الجوع، بينما يعود الفصل السابع لمسألة دعم منظومة الأمم المتحدة لأفريقيا وللشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا. ويركز الفصل الثامن على الجهود المتواصلة للمنظومة من أجل تقوية اتساقها على الصعيد القطري؛ وتغطي الفصول من التاسع إلى الثاني عشر مسائل إدارية تشمل أمن وسلامة الموظفين وتعزيز إدارة الموارد البشرية وتأثير العلاقة المتغيرة بين التمويل النظامي والتمويل بالتبرعات على الإدارة والبرامج، والرقابة الداخلية لمنظومة الأمم المتحدة.

ثانياً - متابعة لقمة الألفية: إسهام منظومة الأمم المتحدة في الاستعراض الشامل لعام ٢٠٠٥ لتنفيذ إعلان الأمم المتحدة للألفية

٥ - بدأ مجلس الرؤساء التنفيذيين النظر في عام ٢٠٠٤ في مساهمته في الأعمال التحضيرية للاستعراض الشامل لعام ٢٠٠٥ لتنفيذ إعلان الأمم المتحدة للألفية. وقرر بأن تقديم تقرير خاص يركز على تأثير إعلان الألفية على أعمال المنظومة، ونوعية الدعم الذي تقدمه المنظومة للدول الأعضاء سيمثل إسهاماً مفيداً نحو استعراض عام ٢٠٠٥.

٦ - وقد استعرض مجلس الرؤساء التنفيذيين في دورته لربيع ٢٠٠٥ التقدم الذي أُنجز في إعداد هذا التقرير. ويوفر التقرير الذي يقدمه الأمين العام إلى الجلسة العامة الرفيعة المستوى للجمعية العامة المقرر انعقادها في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، والمعنون - "في جو من الحرية أفسح: صوب تحقيق التنمية، والأمن، وحقوق الإنسان للجميع" (A/59/2005) - السياق الشامل للمناقشة. وقد عبر الرؤساء التنفيذيون عن تقديرهم العميق لقيادة الأمين العام وأبدوا دعمهم القوي لقوة الدفع المتمثلة في تقريره. ورحب مجلس الرؤساء التنفيذيين بصفة خاصة بدعوة التقرير للتأهب باستجابة شاملة تعالج بطريقة متوازنة مسائل التنمية والأمن وحقوق الإنسان والروابط القائمة فيما بين تلك المسائل. وشددوا على الأهمية الحاسمة لنجاح نتائج الجلسة العامة الرفيعة المستوى بالنسبة للمنظومة بكاملها. والتزم الرؤساء التنفيذيون بإشراك مجالس إدارتهم وباستخدام كل المناسبات المتاحة حتى انعقاد جلسة أيلول/سبتمبر في تقوية الدعم الذي يقدمونه بغرض إنجاح النتائج.

٧ - وعلى ضوء هذه الخلفية أصدر مجلس الرؤساء التنفيذيين توجيهاته إلى اللجنة البرنامجية الرفيعة المستوى لكي تقوم بوضع الصيغة النهائية للتقرير الخاص بشأن استجابة منظومة الأمم المتحدة لإعلان الألفية، المعنون "أمم متحدة واحدة - محفز للتقدم والتغيير - كيف يغير إعلان الألفية الطريقة التي تعمل بها منظومة الأمم المتحدة". وسيبرز التقرير التوجهات والنهج الجديدة التي توجه عمل منظومة الأمم المتحدة في إطار المواضيع العريضة لإعلان الألفية وهي - القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة؛ وحقوق الإنسان، والديمقراطية والحكم الرشيد؛ ومنع نشوب الصراعات المسلحة. كما سيحدد الاتجاهات الرئيسية لمواصلة التقدم داخل المنظومة لترجمة رؤية إعلان الألفية إلى عمل.

٨ - وتتمثل الرسائل الرئيسية فيما يلي:

(أ) إن إعلان الألفية وسّع آفاق وجهات النظر لكل أجزاء المنظومة، وضاعف حدة التركيز على ما تقوم به من أجل البلدان، وزاد من اتساق الأنشطة المشتركة فيما بينها وكرس علاقات التلاحم التي أصبحت ممكنة بفضل العمل سوياً؛

(ب) أن البرمجة المشتركة والبرامج المشتركة، سواء على الصعيد العالمي أو الصعيد الوطني، تضاعف من استجابة وتفاعل المنظومة في تصميم التدخلات بحسب احتياجات كل قطر؛

(ج) أن التحليل العميق وتقاسم المعارف على نطاق أوسع - لما يصلح وما لا يصلح ولماذا لا يصلح - يزيدان من فعالية وتأثير برامج المنظومة؛

(د) أن بوسع الأجزاء المختلفة لمنظومة الأمم المتحدة، من خلال تحسين العمل سوياً، أن تحقق أقصى قدر من النتائج في مساعدة البلدان على بلوغ أهداف إعلان الألفية، مما يقوي بدرجة كبيرة من قضية تعددية الأطراف.

٩ - وفي الفصل الختامي، يبرز التقرير التوجهات الرئيسية التي تقود الجهود الإضافية التي ستبذلها هيئات المنظومة لتقوية فعالية دعمها لتنفيذ إعلان الألفية وتشمل:

(أ) التغلب على التجزؤ وإحراز وحدة أكبر في الغرض وفي العمل؛

(ب) تعبئة كل الموارد والقدرات المتاحة داخل المنظومة نفسها، وتشجيع التعزيز المتبادل بين عملها الدعوي والمعياري والتحليلي والأنشطة التنفيذية والانخراط في عمل مشترك مع المجتمع المدني؛

(ج) تقوية وتوحيد وجود المنظومة على المستوى القطري؛

(د) التركيز على تنمية القدرات حول أولويات مشتركة عن طريق:

١' إدارة المعارف وتقاسمها بطريقة أكثر توجهاً نحو الهدف؛

٢' التنسيق بدرجة أكبر في جمع البيانات ونشرها؛

٣' التشارك في الممارسات الجيدة وقصص النجاح بطريقة أكثر منهجية؛

٤' اتباع استراتيجية مشتركة للاستغلال الأجود لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

٥' بناء ثقافة، على نطاق المنظومة، حول البرامج المشتركة للأمن والتنمية، وتوخي أهداف إدارية مشتركة تتمثل في الشفافية والمساءلة.

١٠ - ويقوم مفهوم "الأمم المتحدة الواحدة" على جهد مشترك لبناء منظومة تتسم بصورة متزايدة بكونها:

- (أ) مدفوعة بتحقيق الأهداف، وخاضعة للمساءلة في سبيل الحصول على نتائج ملموسة أفضل؛
- (ب) ملتزمة بتعميق وتقاسم المعارف؛
- (ج) مهيئة لتحقيق المستوى الأمثل فيما يتعلق بتحسين توقيتات تدخلاتها ومواءمة البرامج لاحتياجات البلدان؛
- (د) مسترشدة بنهج منفتح على التعددية وجهد مخطط لتشجيع التعددية الصالحة للعمل والقادرة على الإنجاز.

١١ - ويجري إعداد عدد من المبادرات المحددة ستساعد على صقل هذا الجهد العام ومنحه اتجاهًا محددًا. وهذا هو الإطار العام الذي يدعو في نطاقه مدير عام منظمة العمل الدولية نظام مجلس الرؤساء التنفيذيين إلى المشاركة في عملية متابعة استنتاجات اللجنة العالمية المعنية بالأبعاد الاجتماعية للعملة للشروع في مبادرات بشأن كفالة اتساق السياسات على نطاق مؤسسات المنظومة، وذلك من أجل دراسة التفاعلات بين الاستثمار والنمو العالمي والتوظيف، وتحديد أي السياسات يتعين اتباعها لتحقيق نتائج عامة أفضل. وهناك مثال آخر هو مبادرة منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية التي أسفرت عن إنشاء فرقة عمل مشتركة بين الوكالات مفتوحة باب العضوية لوضع جدول أعمال مشترك للعمل التعاوني بين مؤسسات منظومة الأمم المتحدة يستند إلى أهداف إعلان الألفية ويركز على التنمية الاقتصادية كوسيلة لدفع خطى تحقيق الأهداف الإنمائية لإعلان الألفية. ويجري العمل حاليا على تحديد مجالات لأولويات التعاون ولوضع خطة عمل محددة زمنيا بين المنظمات المعنية تركز على تحقيق النتائج.

ثالثا - سد الفجوة الرقمية وتشجيع التعاون المشترك بين الوكالات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

١٢ - يواصل مجلس الرؤساء التنفيذيين ولجانه الرفيعة المستوى تناول المسائل المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات انطلاقًا من وضعيتين متميزتين وثيقتي الترابط هما: أولاً، اتساق المشورة التي تسديها المنظومة للبلدان في مجال السياسات، فيما يتعلق بوضع استراتيجيات شاملة وتطلعية من أجل تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لخدمة التقدم الاقتصادي والاجتماعي، وثانياً، حتمية استغلال المنظومة للفرصة غير المسبوقة التي تتيحها لمؤسساتها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مجال تكوين المعارف وتقاسمها وإدارتها.

سد الفجوة الرقمية

١٣ - يعضد مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات بشكل كبير الهدف الرئيسي المتمثل في وضع نهج شامل ومتسق لمنظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بوصفها أساساً للتقدم الاقتصادي والاجتماعي. وتنشط مؤسسات المنظومة، بشكل فردي وجماعي بما في ذلك من خلال اللجنة التنظيمية الرفيعة المستوى لمؤتمر القمة التي يرأسها الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية، لكفالة تماشي برامجها مع نتائج مرحلة جنيف من مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات. وتحلل اللجنة التنظيمية الرفيعة المستوى لمؤتمر القمة، وهي اللجنة المسؤولة عن دعم التحضيرات للمرحلة الثانية من مؤتمر القمة العالمي على الصعيد المشترك بين الوكالات، الأنماط المتغيرة للفجوة الرقمية ومجتمع المعلومات الناشئ والوحدات المكونة له، وعواقب ذلك في مجال العمل الذي تضطلع به منظومة الأمم المتحدة لدعم التنمية، بما في ذلك وعلى وجه الخصوص تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

١٤ - ويقدم العديد من المؤسسات العاملة في إطار المنظومة المشورة بشأن السياسات المتعلقة بصياغة وتنفيذ الاستراتيجيات الوطنية للوسائط الإلكترونية، والإصلاحات التنظيمية والتنمية المؤسسية، والبرامج والمشاريع الرامية لتحسين التواصل والقدرات وتطوير المحتوى المحلي. وتتعدد المبادرات في نطاق المنظومة لتوفير المساعدة والدعم التقنيين لتطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مجالات متنوعة، من التعليم والصحة إلى الحكومة الإلكترونية والتجارة الإلكترونية. ومع ذلك، تظل هناك حاجة إلى المزيد من تنسيق هذه الجهود وإدماجها بشكل أوثق في جدول أعمال التنمية الأوسع نطاقاً.

١٥ - وخلصت المناقشات بين الوكالات إلى أن إيجاد نهج على قدر أكبر من الاتساق والتعاون لإسداء المشورة بشأن السياسات المتصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ودعم البرامج المتصلة بها يتطلب ما يلي:

(أ) استراتيجيات للوسائط الإلكترونية تدمج في خطط وأولويات التنمية الوطنية وتركز على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية؛

(ب) إصلاحات في مجال التنظيمات والسياسات تحقق التوازن بين المزايا التي يتيحها وجود بيئة انفتاحية وتنافسية، والحاجة إلى تلبية احتياجات الفقراء والمحرومين؛

(ج) شراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين تجمع الموارد والقدرات الرسمية والخاصة والخيرية من أجل دعم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بغرض تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية؛

- (د) حلول تتفق عليها الأطراف المتعددة تستغل فيها خاصية تجاوز الحدود الوطنية التي تتميز بها ثورة تكنولوجيا المعلومات؛
- (هـ) نماذج للأعمال التجارية المناصرة للفقراء؛
- (و) جهود مشتركة ومتزايدة لتعزيز التواصل وتنمية قدرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومحتواها وتطبيقاتها وتوسيع سبل الوصول إليها على الصعيد المحلي من أجل دفع تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية قدما؛
- (ز) آليات مبتكرة للتمويل.

١٦ - و تحت رعاية مجلس الرؤساء التنفيذيين، تعمل اللجنة البرنامجية الرفيعة المستوى وبالتشاور الوثيق مع اللجنة التنظيمية الرفيعة المستوى لمؤتمر القمة من أجل تميم وإدماج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في جدول أعمال التنمية الأوسع نطاقا، بما في ذلك من خلال وضع نهج ومبادئ توجيهية على صعيد المنظومة كي يستخدمها ممثلو البلدان ويستعين بها نظام المنسق المقيم. وتركز اللجنة البرنامجية أيضا، من خلال عملها عن كثب مع اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى وشبكاتها الخاصة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، على وضع رؤية واضحة لنظام لإدارة المعارف على صعيد منظومة الأمم المتحدة، وقدرته التشغيلية القصوى وخيارات تنفيذه.

تشجيع التعاون بين الوكالات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

١٧ - تعتمد قدرة المنظومة على زيادة اتساق المشورة التي تقدمها بشأن سياسات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ودعم البرامج في إطار جدول أعمالها للتنمية، بطرق عديدة، على قدرتها على توليد المعلومات والمعارف وإدارتها وتقاسمها على نطاق المنظومة بشكل أكثر كفاءة وفعالية. فالمعارف والمعلومات والبيانات هي الأصول الرئيسية للمنظومة وهي مصدر أساسي لتمييزها النسبي. بيد أن المنظومة لم تقم بعد بالاستغلال الكامل لهذه الأصول ووضع نظام محكم قائم على المعارف من أجل القيام بفعالية بالحصول على البيانات والمعلومات والأصول الأخرى ذات الصلة، وإدارتها ونشرها على صعيد المؤسسات والأجهزة التابعة لها. والمقصود هنا هو استغلال ثروة المعلومات المتاحة حاليا في نطاق منظومة الأمم المتحدة من أجل زيادة أثر برامجها وأنشطتها ونتائج المترتبة عليها إلى الحد الأقصى الممكن.

١٨ - ويجري حاليا، بتوجيه من مجلس الرؤساء التنفيذيين، وضع استراتيجية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات على صعيد المنظومة باعتبارها عنصرا أساسيا في الجهد العام الرامي

إلى تحسين كفاءة المنظومة وزيادة فعاليتها من حيث التكلفة، وتعزيز قدرتها على إدارة المعارف بأساليب يمكن أن تؤدي إلى حد أقصى من الدعم الذي تقدمه للبلدان في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

١٩ - وتمثل هذه الاستراتيجية تحولا كبيرا في فهم الدور الذي تؤديه التكنولوجيا في نطاق منظومة الأمم المتحدة، بعيدا عن مجرد توفير بنية أساسية تقنية وسعيا إلى استغلال الدور التمكيني للتكنولوجيا. وتتناول الاستراتيجية مجالات يمكن فيها للعمليات الموحدة أن تسفر عن تحقيق وفورات وأن تركز على الوسائل التي يمكن بها أن يؤدي الاستخدام الأكثر فعالية للتكنولوجيا إلى وجود عمليات أكثر كفاءة. وهكذا، تتجاوز الاستراتيجية مجرد تطبيق التكنولوجيا: فهي تسعى إلى التعبير عن العوامل الدافعة للتخطيط التكنولوجي حتى تضمن تماشي أي استثمار في مجال التكنولوجيا مع احتياجات المنظومة القائمة على قاعدة المعارف.

٢٠ - وإلى جانب وضع الاستراتيجية للإطار الموجه لتنسيق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على صعيد المنظومة، تحدد عددا كبيرا من المبادرات الملموسة تم اختيار ثمان منها كأولويات للعمل تشمل: شبكة تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، واستراتيجية الاستفادة من مصادر خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وحلول التطبيقات المشتركة، وتقاسم المعارف، ونظم تخطيط موارد المؤسسات، والإدارة وأفضل الممارسات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، و إعداد الملفات التجارية وتقدير التكاليف، والتدريب على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الأمم المتحدة.

٢١ - وتقدم لجنة توجيهية معنية بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، تتكون من أعضاء من اللجنة البرنامجية الرفيعة المستوى و اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى وشبكة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، الإرشاد العام اللازم لمواصلة العمل على متابعة هذه الاستراتيجية. وتواصل الأمانة العامة لمجلس الرؤساء التنفيذيين تشجيع وتيسير تبادل المعلومات فيما بين المجموعات والمنظمات المعنية باستراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من خلال إدخال أفضل الممارسات في مجال الإدارة التعاونية للمشاريع.

رابعا - منع نشوب الصراعات المسلحة وإدارتها

٢٢ - يُعد تعزيز دعم المنظومة لوجود استجابة فعالة من جانب المجتمع الدولي لدعوة الأمين العام إلى إحداث تحول استراتيجي من ثقافة رد الفعل إلى ثقافة الوقاية، محور تركيز متزايد الأهمية في العمل المشترك بين الوكالات. ويستلزم ذلك تبني نهج جماعي للوقاية من نشوب الصراعات، ويستدعي التماس فهم أعمق لأسباب التوتر داخل الدول وفيما بينها. وينطوي

ذلك أيضا على بذل جهود مستمرة على صعيد المنظومة من أجل الإدماج الفعال لمنظور يُعنى بمنع نشوب الصراعات في البرامج الإنمائية على الصعيد القطري.

٢٣ - وبناء على مناقشات سابقة بشأن الموضوع ذاته، يواصل مجلس الرؤساء التنفيذيين النظر في تعزيز قدرة المنظومة على منع نشوب الصراعات. وينصب محور التركيز في هذا السياق على: (أ) الطرق التي يمكن بها تعزيز عمل الأمم المتحدة في مجال الدبلوماسية الوقائية والوساطة؛ (ب) زيادة التفكير في "المنع الميكلي" والسعي إلى تطبيقه من أجل إعداد المنظومة بشكل أفضل لمواجهة التهديدات الراهنة للسلام والأمن - بما في ذلك التصدي لانتشار الفقر وعدم المساواة اللذين يسهمان في تصاعد حدة التوترات الاجتماعية والسياسية؛ (ج) التركيز على الفترة التي تلي الصراع مباشرة بوصفها الفترة التي يرجح فيها أن تقع البلدان فريسة للحرب الأهلية؛ (د) تعزيز قدرة منظومة الأمم المتحدة على مساعدة البلدان في إنشاء المؤسسات وصياغة الإجراءات الخاصة بها في مجال منع نشوب الصراعات؛ (هـ) ضمان أن تكون استراتيجيات الأمم المتحدة الرامية للتصدي للصراعات المسلحة بعيدة النظر دون أن تتخلى عن الواقعية، آخذة في الحسبان القدرات الفعلية المتوافرة في نطاق المنظومة وخارجها.

٢٤ - واعتبر مجلس الرؤساء التنفيذيين أن قدرة المنظومة على تشخيص طبيعة الصراعات الناشئة والمساهمة في حلها تتعزز بزيادة استعانة المنهجية بالخبرات المتنوعة الموجودة في شتى أجزاء المنظومة، وبإسناد تدخلاتها إلى تحليل أعمق لمزاياها النسبية، بما في ذلك الاستخدام الأفضل لقدرة الأمم المتحدة على الدعوة إلى عقد الاجتماعات وقدرتها على جمع كل العناصر الفاعلة التي تستطيع المساهمة في منع نشوب الصراعات. واعتبر المجلس أيضا أنه يتعين وضع مجموعة من الأدوات في هذا المجال شبيهة بالأدوات التي وضعتها الأمم المتحدة في أحوال ما بعد انتهاء الصراعات.

٢٥ - وفي نطاق هذا السياق الواسع، شدد مجلس الرؤساء التنفيذيين على ضرورة أن تواصل منظومة الأمم المتحدة تناول موضوع التنمية بوصفه موضوعا قائما بذاته، علاوة على كونه مرتبطا بالأمن، سيما وأن التهميش والاستبعاد الاجتماعي وتباين سبل الحصول على الموارد الطبيعية حُددت بوصفها أسبابا جذرية هامة لنشوب الصراعات.

٢٦ - وتشمل الخطوات التي حددها مجلس الرؤساء التنفيذيين لتعزيز القدرة الجماعية للمنظومة على منع نشوب الصراعات ما يلي:

(أ) تقوية قدرة المنظومة على أن تكون جهة تعبئة، والمساعدة في تنسيق الجهود الدولية لجميع العناصر الفاعلة لتنفيذ استراتيجيات الوقاية وبناء السلام؛

- (ب) الاستجابة للأبعاد الاقتصادية للصراعات بالاعتماد بشكل أكبر على نهج استراتيجي مثل، دراسة الروابط بين إدارة الموارد الطبيعية والتنمية والأمن وحقوق الإنسان؛
- (ج) إيلاء اهتمام أكبر للتهديدات المحتملة التي تنطوي عليها المشاكل البيئية ببناء قدرات إضافية لتحليل هذه التهديدات والتصدي لها.

٢٧ - ووافق مجلس الرؤساء التنفيذيين على ضرورة أن تعمل المنظومة على ضمان أن تكون تحليلاتها مسترشدة برؤية عن التشابك القائم بين التهديدات والأولويات المختلفة التي تتبناها الشعوب والبلدان. وستتمكن المنظومة من خلال تعميق فهمها لمختلف عناصر الخطر من وضع الاستراتيجيات الملائمة للتخفيف من أثر هذه العناصر. وتحرز المنظومة تقدماً نحو الانتقال من محور التركيز الحالي المنصب على تقاسم الخبرات والمعلومات، إلى اتباع تحليل أكثر منهجية وإعمال استراتيجيات مشتركة للعمل التعاوني تجمع بين مؤسسات المنظومة ومعها أيضاً العناصر الفاعلة غير المنتمة إلى الأمم المتحدة.

خامسا - كبح الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية

٢٨ - حينما استهل مجلس الرؤساء التنفيذيين تناول مسألة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية في نيسان/أبريل ٢٠٠٣، أدرك الحاجة إلى تعزيز العمل الجماعي في منظومة الأمم المتحدة لمواجهة تهديدات الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية. وقد تأسس هذا الاستنتاج على اعتبارين جوهريين، أولهما، أن الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، بالرغم من أنها ليست بالظاهرة الجديدة، زادت قوة وحدة على مدى العقد الأخير مستفيدة من الابتكارات التقنية ومكونة روابط جديدة مع الإرهاب؛ وثانيهما، ما خلفته الجريمة العابرة للحدود الوطنية من آثار على المجالات الرئيسية التي تمارس فيها المنظومة نشاطها وهي: السلام والأمن، والتنمية الاجتماعية والاقتصادية، والبيئة، وحقوق الإنسان، والديمقراطية، والحكم الرشيد.

٢٩ - وفي عام ٢٠٠٤، استعرض مجلس الرؤساء التنفيذيين التقدم المحرز في تطبيق استنتاجاته السابقة عن الموضوع نفسه، وأيد مجموعة من التدابير الرامية إلى بناء استجابة فعالة على صعيد المنظومة لكبح الجريمة العابرة للحدود الوطنية.

٣٠ - وأسفرت أعمال المتابعة المبدئية عن تحديد مجالات معينة ينبغي للعمل المشترك أن يركز عليها تشمل: الروابط بين الصراعات الجارية والجريمة المنظمة؛ التدخلات لمكافحة الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين؛ الجهود الرامية للتصدي للاتجار في مجموعة متنوعة من السلع الأساسية غير المشروعة؛ وفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز في السجون.

٣١ - وتجري حالياً أعمال تعاونية أخرى مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، بوصفه وكالة رائدة، في المجالات التالية:

(أ) دعم تنفيذ الصكوك القانونية الدولية ذات الصلة بما في ذلك اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية وبرتوكولاتها المتعلقة بالاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين والاتجار بالأسلحة النارية، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، واتفاقيات الأمم المتحدة الثلاث لمكافحة المخدرات والصكوك الدولية الاثنا عشر بشأن منع الإرهاب؛

(ب) تحسين عملية جمع المعلومات وتحليلها والإبلاغ بها بما يسمح بتقاسم المعارف بشأن اتجاهات الجريمة العابرة للحدود الوطنية على صعيد المنظومة؛

(ج) وضع نهج وقائي في نطاق منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك من خلال زيادة الوعي والأخذ بالتدابير المتعلقة بتدريب الموظفين وأفراد حفظ السلام؛

(د) تعزيز التعاون مع منظمات إنفاذ القانون والمنظمات الدولية الأخرى ذات الصلة؛

(هـ) إدماج مسألة الجريمة المنظمة وما يتصل بها من مسائل أخرى في التدخلات الإنمائية التي تضطلع بها الأمم المتحدة على الصعيد القطري؛

(و) إنجاز مشروعات مشتركة في مجال المساعدة المتعلقة بسيادة القانون وبناء القدرات؛

(ز) نشر أفضل الممارسات بما في ذلك من خلال شبكة للمعارف.

سادساً - التعاون فيما بين الوكالات في مجال مكافحة الجوع

٣٢ - استجابة للطلب المقدم من لجنة البرنامج والتنسيق في جلستها الرابعة والأربعين، يشتمل التقرير الحالي على المعلومات التالية بشأن الآليات القائمة لتنسيق جهود مكافحة الجوع:

العمل التعاوني فيما بين وكالات الأمم المتحدة المعنية بالغذاء: منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، وبرنامج الأغذية العالمي

٣٣ - تعمل ثلاث من منظمات الأمم المتحدة تتخذ من روما مقراً لها، وهي منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، وبرنامج الأغذية

العالمي، على تكامل وتعاضد أنشطتها من أجل مواجهة التحديات العاجلة والتحديات طويلة الأجل في مجال مكافحة الجوع وتحقيق الأمن الغذائي. وتقدم الفاو الخبرة التقنية والتوجيه في مجال السياسات العامة، في حين يوفر الصندوق الدولي للتنمية الزراعية القروض والمنح لمساعدة فقراء الريف في التغلب على الفقر واكتساب وسيلة لتحقيق الأمن الغذائي، ويقدم برنامج الأغذية العالمي المعونة الغذائية، استجابة لحالات الطوارئ ويساهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال برامج مثل الغذاء مقابل العمل، والتغذية المدرسية.

٣٤ - وتتعاون الفاو والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي بشكل وثيق في الأنشطة التنفيذية وتطوير السياسات. وتقوم، على الصعيد القطري، بحشد خبراتها ومواردها لمساعدة صغار الملاك من المزارعين والمنتجين الريفيين الآخرين من أجل زيادة الإنتاجية والدخول وتقليل ما يعتريهم من ضعف. وتقوم المنظمات الثلاث بالمساعدة في تهيئة الظروف الملائمة لتحقيق المزيد من التنمية السريعة والمتوازنة، متوسلة في ذلك التصدي لأسباب الهيكلية للفقر وانعدام الأمن الغذائي. كما تدعم نهجا يجمع بين تقديم المساعدات الغذائية لمنع سوء التغذية، والاستثمارات الأطول أجلا في قطاع الإنتاج الزراعي. وتُسفر أعمالها عن إتاحة سبل الحصول على الغذاء بشكل عاجل، وتحسين سبل الرزق للسكان المحتاجين.

٣٥ - وفي سياق حالات الطوارئ، تُجري الفاو وبرنامج الأغذية العالمي تقديرا للاحتياجات وتساعدان في صياغة استجابة إزاء أوضاع الأمن الغذائي بالتنسيق مع منظمات أخرى للإغاثة. ويدعم الصندوق الدولي للتنمية الزراعية جهود السكان المتضررين لإعادة بناء حياة طبيعية ويوفر لهم مساعدات لتعزيز الانتقال إلى عمليات إعادة التأهيل والتنمية.

٣٦ - وتعمل هذه المنظمات الثلاث التي تتخذ روما مقرا لها يدا بيد بشأن قضايا السياسات، من أجل إبراز الدور المحوري للزراعة والتنمية الريفية في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وقد انعكس هذا الالتزام في قيامها بالتعاون مع حكومة إيطاليا بإطلاق تقرير الأمم المتحدة للمشاريع الإنمائية للألفية، في روما.

اللجنة الدائمة لمنظومة الأمم المتحدة المعنية بالتغذية

٣٧ - اللجنة الدائمة المعنية بالتغذية شراكة فيما بين منظمات الأمم المتحدة والحكومات والمنظمات غير الحكومية، وهي منوطة بولاية تعزيز الجهد العالمي في مجال مكافحة سوء التغذية. وتقوم اللجنة بتحليل الاتجاهات ورفع الوعي فيما يتعلق بقضايا التغذية، والحث على التحرك على الصعد العالمي والإقليمي والوطني لمكافحة سوء التغذية، وتعزيز التعاون فيما بين وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الشريكة لدعم الجهود الوطنية للقضاء على سوء التغذية.

٣٨ - وفي الدورة السنوية للجنة الدائمة المعنية بالتغذية، التي عقدت في آذار/مارس ٢٠٠٥ بالبرازيل، استعرضت اللجنة الخبرات المكتسبة والدروس المستفادة فيما يتعلق بتعزيز العناصر المتعلقة بالغذاء والتغذية في خطط التنمية الوطنية من أجل المساعدة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وإعمال حق الإنسان في الحصول على الغذاء الكافي. وباستخدام أربع من دراسات الحالة الإفرادية القطرية (لأنغولا وبوليفيا والبرازيل وموزامبيق) أسهمت الدورة في زيادة فهم العقبات التي تعترض تحسين الجوانب المتعلقة بالغذاء والتغذية في خطط التنمية الوطنية. وقدم الموجز الذي أُعد عن دراسات الحالة سلسلة من التوصيات موجهة إلى الأمم المتحدة وإلى الحكومات الوطنية الأربع عن كيفية تعزيز الجهود في هذه المجالات.

شبكة منظومة الأمم المتحدة المعنية بالتنمية الريفية والأمن الغذائي

٣٩ - شبكة منظومة الأمم المتحدة المعنية بالتنمية الريفية والأمن الغذائي شراكة عالمية لمواجهة التحديات الإنمائية على الصعيد القطري. وقد أسس الشبكة عام ١٩٩٧ ما كان يُعرف آنذاك بلجنة التنسيق الإدارية (مجلس الرؤساء التنفيذيين حالياً)، وهي تجمع بين الجهات الفاعلة الرئيسية من أجل تحقيق الأهداف المشتركة لتوفير الغذاء للجميع والحد من الفقر في المناطق الريفية. وتضم الشبكة ٢٠ منظمة من منظمات الأمم المتحدة، وتُعد آلية مشتركة فيما بين الوكالات لمتابعة مؤتمر القمة العالمي للأغذية (١٩٩٦) ومؤتمر القمة العالمي للأغذية: بعد خمس سنوات (٢٠٠٢)، كما تدعم الائتلاف الدولي للأراضي. وتدير الفاو أمانة الشبكة بتنسيق وثيق مع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي. وتشمل أهدافها ما يلي: (أ) دعم الجهود التي تبذلها الحكومات وبيدها الشركاء في الشبكة لتنفيذ خطة عمل مؤتمر القمة العالمي للأغذية وبرامج التنمية الريفية والأمن الغذائي؛ (ب) تقوية الروابط بين منظمات الأمم المتحدة وأصحاب المصالح الآخرين، وعلى رأسهم المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني؛ (ج) تعزيز التفاعل فيما بين أعضاء الشبكة؛ (د) تبادل ونشر المعلومات والخبرات وأفضل الممارسات.

سابعاً - تعزيز الدعم على نطاق المنظومة لأفريقيا وللشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا

٤٠ - يواصل مجلس الرؤساء التنفيذيين منذ عام ٢٠٠١ إعطاء أولوية كبيرة لإيجاد وزيادة الدعم الفعال والمنسق للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. ويهدف المجلس بشكل رئيسي إلى تقديم التوجيه في مجال السياسات العامة لضمان تجاوب الدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة للشراكة مع احتياجات أفريقيا. وخلال عام ٢٠٠٤ أجرت اللجنة البرنامجية الرفيعة

المستوى نيابة عن مجلس الرؤساء التنفيذيين، فحسباً متعمقاً للدعم الذي تقدمه المنظومة للشراكة في الإطار الأوسع المتعلق بتنفيذ إعلان الألفية.

٤١ - ويظهر التزام منظومة الأمم المتحدة تجاه الشراكة في استعداد المنظمات الأعضاء في مجلس الرؤساء التنفيذيين تنسيق أولوياتها مع أولويات الشراكة، وإعادة تركيز محاور عمل الآليات المشتركة بين الوكالات على توجيه استجابة المنظومة صوب ما تحتاجه الشراكة من دعم.

٤٢ - ومع تزايد الزخم الذي يكتسبه تنفيذ الشراكة، تركز البلدان الأفريقية بشكل متزايد على تعبئة الموارد المالية لتنفيذ برامج الشراكة، وعلى بناء خبراتها التقنية من أجل تنمية وإدارة البرامج الداخلة في نطاق الشراكة، وكذلك على تعزيز مؤسستها لمساعدتها بشكل أكبر على تحقيق الأهداف التي تنشدها الشراكة.

٤٣ - وسوف تتجه جهود منظومة الأمم المتحدة من أجل زيادة مستوى الدعم للشراكة إلى إيلاء تركيز خاص لما يلي:

(أ) تقديم المساعدة لإدماج أولويات الشراكة في أطر العمل الإنمائية الوطنية للبلدان الأفريقية؛ وسيتمكن ذلك بدوره منظومة الأمم المتحدة من حشد أنشطتها الداعمة للتنمية وراء استراتيجيات إنمائية تتوافق مع الشراكة وتكون وطنية الملكية وذات أسس قوية؛

(ب) تعزيز اتساق السياسات والتنفيذ، بما في ذلك عن طريق كفالة إجراء المزيد من الاتصالات المنتظمة وتقاسم المعلومات، دعماً لتنفيذ التزامات الشراكة على الصعد الإقليمي ودون الإقليمي والقطري؛

(ج) تعزيز الدعم التقني الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة إلى أمانة الشراكة لا سيما فيما يتعلق بأدوارها في مجالي التيسير وتعبئة الموارد من أجل تنفيذ البرامج الخاصة بالشراكة؛

(د) توسيع نطاق الدعم التقني والمالي الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة من أجل بناء قدرات مؤسسية وإدارية وتقنية في أفريقيا لأغراض تعبئة الموارد داخلياً وخارجياً.

ثامناً - زيادة فعالية واتساق أنشطة منظومة الأمم المتحدة على الصعيد القطري

٤٤ - تصدر موضوع الاتساق في تقديم مؤسسات منظومة الأمم المتحدة للخدمات على الصعيد القطري، لا سيما في سياق تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، جدول أعمال مجلس الرؤساء التنفيذيين خلال العام؛ ومن المتوقع أن تظل له نفس الأهمية في مرحلة متابعة قرار

الجمعية العامة ٢٥٠/٥٩ بشأن الاستعراض الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية وكذلك في الجلسة العامة الرفيعة المستوى للجمعية العامة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥.

٤٥ - وفي عام ٢٠٠٤ قام مجلس الرؤساء التنفيذيين بتقييم ما أُحرز من تقدم في تحقيق قدر أكبر من الاتساق في أنشطة منظومة الأمم المتحدة على الصعيد القطري، وبحث في اتخاذ المزيد من الخطوات لزيادة التأثير الإجمالي للمنظومة ككل إلى حده الأقصى. واعتبر المجلس أن أحد سُبل تحقيق تناغم أكبر بين الأولويات الوطنية والدعم المقدم من منظومة الأمم المتحدة إلى الجهود القطرية ومن أجل زيادة وثاقة تنظيم الأدوات القائمة، لا سيما التقييمات القطرية الموحدة، وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية مع السياسات والإجراءات الوطنية، يتمثل في كفالة وجود مشاركة أكثر انتظاماً في الجهد العام للتعاون من أجل التنمية على المستوى القطري من جانب الوكالات غير المقيمة، التي ينخرط الكثير منها في القطاع الإنتاجي أو في دعم الهياكل الأساسية. ورحب مجلس الرؤساء التنفيذيين بالتأكيد على أهمية هذا الهدف حسبما يرد في قرار الجمعية العامة ٢٥٠/٥٩.

٤٦ - ولاحظ مجلس الرؤساء التنفيذيين التقدم المحرز في جعل الخطة الوطنية للحد من الفقر بمثابة الإطار العام الرئيسي للبرامج في كل بلد؛ وفي التوافق بين كل من التقييمات القطرية الموحدة وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، وعمليات التحليل والتخطيط الوطنية؛ وبشكل أعم، في التحسين الحاصل في استجابة إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية والأدوات القطرية البرنامجية الأخرى للأولويات الوطنية. وشدد مجلس الرؤساء التنفيذيين على الحاجة إلى تطوير طرائق لضمان أن تتاح للبلدان ثروة المعرفة والخبرة الموجودة في كامل أرجاء المنظومة، بما في ذلك في الوكالات غير المقيمة، بأساليب تستجيب بفعالية لاحتياجاتها. واعتبر تحسين مستوى الحوار وتقاسم المعلومات وإدارة المعارف بشكل أفضل والاستخدام المتزايد لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أكثر الوسائل الواعدة والفعالة لتحقيق تلك الغاية.

٤٧ - وفيما يتعلق بالأدوات المستخدمة على الصعيد القطري، رأى مجلس الرؤساء التنفيذيين ضرورة تركيز الجهود من أجل تحقيق أقصى استخدام ممكن للأدوات والوسائل الموجودة في منظومة الأمم المتحدة على هذا الصعيد بدلا من طرح أدوات وآليات جديدة. وفي ذلك السياق، تم التأكيد على أن نظام المنسق المقيم يتحمل مسؤولية رئيسية في كفالة استخدام كافة إمكانات المنظومة من المعارف والخبرات لدعم التنمية في البلد المعين، وأنه من

الضروري لذلك وجود اتجاهات فكرية أكثر شمولاً في الأفرقة القطرية وأن تصاحبها إجراءات لزيادة الموارد المتاحة لنظام الممثل المقيم.

٤٨ - وجرى التطرق إلى إجراءات أخرى منها ما يلي:

(أ) ضرورة استغلال الخبرات على الصعيد الإقليمي لصالح الأنشطة التي يضطلع بها على الصعيد القطري عن طريق تحسين الحوار وتقاسم المعلومات من جانب الأفرقة القطرية ومعها؛

(ب) زيادة اللجوء إلى الوكالات الرئيسية إذا ثبت أن هذا النهج فعال من حيث التكلفة، سعياً إلى تحقيق أهداف محددة على الصعيد القطري؛

(ج) تطوير أساليب جديدة للتمثيل الميداني، مثل الأساليب التي تعمل بها منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛

(د) تعيين مراكز تنسيق على الصعيد القطري من أجل الربط بين الوكالات غير المقيمة بغية تحقيق التوعية الأفضل بخدماها.

٤٩ - ويوجه قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن الاستعراض الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية إجراء المزيد من المناقشات فيما يتعلق بهذه القضايا على الصعيد المشترك بين الوكالات. وتلتزم منظومة الأمم المتحدة بتعبئة كافة أصولها للاستجابة بطريقة مركزة واستباقية لأحكام القرار. ومن النتائج الرئيسية المنتظر تحقيقها زيادة تكامل وتنظيم الأنشطة التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة على الصعيد القطري مع الخطط والأولويات الوطنية تحت قيادة الحكومات الوطنية. ويجري كذلك تعبئة المشاركة النشطة للمنظومة في مجالات العمل المختلفة التي يتناولها القرار، ويشمل ذلك تبسيط وموائمة العمليات وتعزيز نظام المنسق المقيم، فضلاً عن رصد وتقييم الأنشطة وجهود بناء القدرات.

٥٠ - وبغية الدفع قدماً بتنفيذ جدول الأعمال المذكور، تجري اللجنة البرنامجية الرفيعة المستوى استعراضاً للآثار العملية لقرار الجمعية العامة ٥٩/٢٥٠ على برنامج عملها وبرنامج عمل مجلس الرؤساء التنفيذيين. وتتبع اللجنة البرنامجية الرفيعة المستوى سُبلاً عملية تكفل تكامل عملها مع عمل مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية وتستعين بسبل تستغل بشكل أمثل نقاط قوة كل منها للمضي قدماً بخطى تحقيق أهداف القرار والنتائج ذات الصلة التي أقرها مجلس الرؤساء التنفيذيين في عام ٢٠٠٤.

تاسعا - المحافظة على أمن وسلامة الموظفين

٥١ - يمثل تعزيز السياسات والهياكل الأساسية للأمن على نطاق المنظومة شاغلا رئيسيا لمنظومة الأمم المتحدة. وقد أقر مجلس الرؤساء التنفيذيين، من خلال اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى التابعة له، النظام الموحد الجديد لإدارة الأمن، وأكد مرة أخرى رؤيته بأن الأمن شرط مسبق لتنفيذ البرامج، وأن كفالاته مسؤولية أساسية تقع على عاتق الدول الأعضاء وينبغي أن يكون ممولا تمويليا مركزيا في إطار الميزانية العادية للأمم المتحدة.

٥٢ - وفي ضوء قرار الجمعية العامة الإبقاء على الترتيبات القائمة فيما يتعلق بتقاسم التكاليف المتصلة بالسلامة والأمن، وافق مجلس الرؤساء التنفيذيين، من خلال اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى، على الأخذ بنهج جديد لتوزيع التكاليف المتصلة بالأمن في الميدان لعامي ٢٠٠٦-٢٠٠٧.

٥٣ - وثمة عدد من القضايا الأخرى المتعلقة بالأمن يجري متابعتها تشمل ما يلي:

(أ) تقييمات المخاطر والتهديدات، وهي تغطي نموذج لإدارة المخاطر، وتوصية باعتماده الفوري من قبل المنظمات كأداة تتيح لها تحسين إدارة الأمن على الصعد المحلي والإقليمي وعلى صعيد المقر؛ وسياسة منقحة للمعايير الأمنية الدنيا للعمل واعتبارها المعيار الأساسي الجديد للأمن على صعيد الميدان؛ وتوصيات متعلقة بسلامة الطيران. بما في ذلك ضرورة تطوير سياسة موحدة لسلامة الطيران؛

(ب) أمن المقر، ويشمل المعايير الأمنية الدنيا للعمل في المقر التي تحظى بقبول على نطاق منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك معايير الأمن المادي لمباني المقر ومراقبة الدخول، والتدريب، والأسلحة، وما إلى ذلك؛

(ج) التخطيط والاستعداد لحالات الطوارئ، ويغطي الدراسات الاستقصائية السنوية للمنظمات بشأن الإجراءات التي تتخذها تلك المنظمات لتحسين الأمن والاستعداد للطوارئ فيها، بهدف تقديم التوجيه إلى المنظمات التي لم تستكمل بعد استعداداتها للطوارئ، أو التخطيط لاستمرارية العمل؛

(د) التكاليف الخاصة بالأمن، وتتألف من الإشراف على إجراء إحصاء عالمي النطاق لموظفي الأمم المتحدة والموظفين الآخرين الذين تشملهم المظلة الأمنية، بما في ذلك بيانات عن أعداد الموظفين بحسب الموقع، ونوع العقد كأساس لتقاسم التكاليف في الأمن الميداني، وتوزيع أقساط بوليصة التأمين ضد الأعمال الكيدية؛

(هـ) القضايا المتعلقة بالمسؤولية فيما يخص الخدمات الجوية للأغراض الإنسانية والكيفية التي ينبغي أن تغطي بها المنظمات الالتزامات العائدة لموظفيها على الرحلات الجوية التي ينظمها برنامج الأغذية العالمي.

عاشرا - تعزيز إدارة الموارد البشرية

٥٤ - واصل مجلس الرؤساء التنفيذيين أيضاً، من خلال اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى وشبكاتها للموارد البشرية، توفير الرقابة على سياسات وممارسات إدارة شؤون الموظفين على نطاق المنظومة، بهدف تعزيز أفضل الممارسات وتشجيع التنسيق والتبسيط الإداريين. وشملت المسائل التي جرى تغطيتها ما يلي:

(أ) اتخاذ تدابير لتعزيز التنقل بين الهيئات، بما في ذلك اعتماد المجلس لبيان عن سياسات التنقل بين الهيئات؛

(ب) وضع اتفاق جديد للتنقل بين المنظمات ليحل محل الاتفاق المشترك بين المنظمات المتعلق بنقل الموظفين أو إعارتهم أو ندبهم فيما بين المنظمات التي تطبق النظام الموحد للأمم المتحدة للمرتبات والبدلات؛

(ج) اتخاذ مبادرات لدعم الموظفين والمعالين المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز؛

(د) تنسيق مختلف مجموعات الأجور التي تقدمها هيئات النظام الموحد إلى الموظفين العاملين في مراكز العمل التي لا تصطبغ فيها العائلات؛

(هـ) بذل جهود لتوفير فرص العمل لأزواج الموظفين كعامل متزايد الأهمية لاجتذاب الموظفين والاحتفاظ بهم وضمان التوازن بين الجنسين في الوظائف في جميع أنحاء العالم.

٥٥ - واستجابة لطلب من الجمعية العامة بأن يقوم الأمين العام بصفته رئيساً للمجلس، بإعادة إنشاء دائرة الإدارة العليا، جرى الاتفاق على إعادة تسمية المبادرة إلى شبكة الإدارة العليا، للتعبير عن طابعها بشكل أفضل بوصفها مجموعة من الجهود التعاونية المبذولة لتعزيز القدرة الإدارية لكبار الموظفين وأدائهم. ٥٦ - وعند معالجة مسائل الإدارة، واصل المجلس واللجنة الإدارية الرفيعة المستوى وشبكاتها للموارد البشرية الحوار مع ممثلي هيئات الموظفين ولجنة الخدمة المدنية الدولية. وحسبما تنص المادة ٢٨ من النظام الداخلي للجنة الخدمة المدنية الدولية، واصلت شبكة الموارد البشرية تنسيق الآراء الجماعية للرؤساء التنفيذيين لمنظومة

الأمم المتحدة والتعبير عنها أمام لجنة الخدمة المدنية الدولية بشأن جميع الأمور التي تقوم بدراستها.

تعزيز الخدمة المدنية الدولية

٥٧ - يتابع الرؤساء التنفيذيون لهيئات المنظومة التي تشارك في النظام الموحد للأجور والاستحقاقات بكثير من الاهتمام منذ سنة ١٩٩٧ التطورات المتعلقة باقتراح الأمين العام الداعي إلى استعراض وتعزيز لجنة الخدمة المدنية الدولية. ورحبوا بما قرره الجمعية العامة في قرارها ٢٨٥/٥٧ بخصوص إنشاء فريق الخبراء المعني بتعزيز الخدمة المدنية الدولية. وبعد استعراض دقيق للنتائج والتوصيات التي توصل إليها فريق الخبراء، أعرب المجلس عن تقديره العميق لتقرير الفريق الذي ينم عن حسن التفكير والتوازن والاحتوى البناء وأثنى عليه كثيراً لدى الجمعية العامة.

٥٨ - وأعرب المجلس مجدداً عن رغبته القوية في أن تجدد لجنة الخدمة المدنية الدولية في العمل حتى تصبح أكثر صلة بمقتضى الحال، ولكي تحقق نتائج عملية وملموسة، كأساس قوي لإصلاح الخدمة المدنية الدولية وتجديدها. ويتطلب ذلك استمساكاً أكيداً بالنظام الداخلي للجنة روحاً ونصاً، وهو النظام الذي ينص على أن يكون أعضاؤها أفراداً ذوي كفاءات معترف بها، وأن تتوافر لديهم خبرة كبيرة في المسؤولية التنفيذية في مجال الإدارة العامة أو في المجالات ذات الصلة، خاصة في إدارة شؤون الموظفين.

٥٩ - وأعرب المجلس عن خيئته الشديدة إزاء الموقف الذي اتخذته لجنة الخدمة المدنية الدولية من تقرير فريق الخبراء أمله في أن تستجيب الجمعية العامة للتوصيات الرئيسية لفريق الخبراء.

حادي عشر - تحسين إدارة الموارد المالية

٦٠ - يحظي التعاون بين الوكالات في مجالي الشؤون المالية والميزانية باهتمام متجدد في عمل المجلس من خلال شبكة الميزانية والمالية التابعة للجنة الإدارية الرفيعة المستوى. ويركز هذا التعاون على ما يلي:

(أ) **معايير المحاسبة** داخل منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك استعراض المعايير المحاسبية للمنظومة، ومعايير محاسبية دولية أخرى بهدف التوصية بمعياري يمكن أن تعتمد في نهاية المطاف كافة هيئات الأمم المتحدة؛

(ب) **منع الغش**، كمتابعة للتقرير الذي قدمه مجلس مراجعي الحسابات إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والخمسين (A/59/5)، المجلد الثاني، الفصل الثاني) الذي طلب، من بين أشياء أخرى، أن تنشئ المنظومة آلية لمنع الفساد والغش. ويجري العمل في الوقت الحاضر من أجل تبادل الوثائق المتعلقة بالسياسات والإرشادات الأخرى بشأن منع الغش، بما في ذلك المشورة والمواد المستعملة في التدريب الإداري، ووضع إطار مشترك لتقييم المخاطر وتعريف موحد للغش وأنواعه وفتاته؛

(ج) **وضع الميزانية على أساس النتائج**. نظرت اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى خلال سنة ٢٠٠٤ في نتائج دراسة استعرضت مختلف مستويات الاستعداد لوضع الميزانية على أساس النتائج داخل المنظومة من نواحي شتى شملت، الأطر الداخلية القائمة للإدارة على أساس النتائج، ونظم المعلومات، وإدارة الميزانية، وأطر المساءلة الداخلية، والقيادات الداخلية. وسيكون الهدف المشترك لاستراتيجيات التنفيذ المتعلق بوضع الميزانية على أساس النتائج هو توفير إطار قوي للمساءلة، وفي الوقت نفسه إنشاء الوسائل التي تتيح عرض الأولويات المتنافسة التي تواجهها هيئات الأمم المتحدة، واحتياجاتها من الموارد لتحقيق الغايات والنتائج المطلوبة على الشركاء المانحين والبلدان المستفيدة. وعلى هذه الخلفية، اعتمدت اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى إطاراً مشتركاً لوضع الميزانية على أساس النتائج يمكن لكل وكالة في المنظومة أن تكيفه ليتماشى مع احتياجاتها الخاصة؛

(د) **تبسيط إعداد التقارير المالية المشتركة بين الوكالات؛** والسياسات المتعلقة بتكاليف الدعم والدراسات المنهجية المتعلقة بطريقة الإبلاغ عن إنفاق منظومة الأمم المتحدة على الأمن؛

(هـ) **العلاقة بين التمويل من الميزانية العادية والتمويل من التبرعات**. يولى داخل المنظومة حالياً اهتمام محدد لوضع نُهج مشتركة لمعالجة أثر العلاقة المتغيرة بين التمويل من الميزانية العادية والتمويل من التبرعات على الإدارة والبرمجة. ويكمن أحد الشواغل العامة في أن رجحان كفة التمويل التكميلي على التمويل العادي قد يؤدي إلى تشوه في تنفيذ البرنامج إذا كان التمويل من الميزانية العادية غير كاف لتغطية الكتلة الحيوية اللازمة لدعم الميزانية للهياكل الأساسية والأنشطة الرئيسية. وفي نفس السياق، يجري وضع سياسة مشتركة للتعامل مع المساهمات التي يرفقها المانحون بشروط تؤثر في المشتريات وفي تعيين الموظفين.

ثاني عشر - مواصلة الرقابة في منظومة الأمم المتحدة

٦١ - واصلت المنظمات الأعضاء في المجلس مشاركتها النشيطة في استعراض ومتابعة التوصيات المحددة المنبثقة عن تقارير الرقابة التي تقدمها وحدة التفتيش المشتركة ومجلس مراجعي الحسابات ومكتب خدمات الرقابة الداخلية. ويولي الاهتمام في المقام الأول للحفاظ على أعلى مستويات الشفافية والمساءلة، والامتثال الدقيق للقواعد والأنظمة القائمة، وتعزيز قدرة المنظومة على الرقابة ومراجعة الحسابات.

٦٢ - وتركز الرقابة في المجال البرنامجي بصفة أساسية على تعزيز إدارة البرامج والمساءلة داخل المنظومة. وتركز تقارير الرقابة ذات الصلة على ما يلي: (أ) مدى استعمال مفاهيم وممارسات الإدارة على أساس النتائج داخل منظومة الأمم المتحدة؛ (ب) تقييم العناصر ذات الصلة بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، بدءاً بهدف تعميم التعليم الابتدائي؛ (ج) تناول الصلات بين المقر والأنشطة الميدانية فيما يتعلق باستراتيجيات الحد من الفقر وتنفيذ البرامج. وفي مجال الإدارة، شملت عناوين بعض التقارير ما يلي "استعراض اتفاقات المقر التي أبرمتها المنظمات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة: قضايا الموارد البشرية التي تمس الموظفين" (A/59/526) و "مواءمة شروط السفر في منظومة الأمم المتحدة" (JIU/REB/2004/2)، و "ممارسات الشراء داخل منظومة الأمم المتحدة" (انظر A/59/72). ويقدم المجلس بانتظام آراءه الجماعية بشأن تقارير وحدة التفتيش المشتركة على نطاق المنظومة التي تقدمها إلى الجمعية العامة.

٦٣ - وخلال سنة ٢٠٠٤، أجرت هيئات المنظومة تبادلاً جماعياً للآراء وشاطرت جهود تنسيق ذات صلة مع مكتب خدمات الرقابة الداخلية في إطار التقرير الذي قدمته بعنوان "تقييم الصلات بين أنشطة المقر والأنشطة الميدانية: استعراض أفضل الممارسات للقضاء على الفقر في إطار إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية" (E/AC.51/2005/2)، الذي أعد تلبية لطلب من لجنة البرنامج والتنسيق (A/59/16)، الفقرة ٣٩٩. وقد درس تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية مدى فعالية الصلات بين المقر والميدان وحدد أفضل الممارسات التي ينبغي تعزيزها. وقدم المكتب عدة توصيات تكمل برنامج العمل والمبادرات الجارية للمجلس، بما في ذلك تعزيز التعاون بين الهيئات المعنية بالتنسيق بين الوكالات، واعتماد نهج يولي أهمية أكبر للجانب الاستراتيجي لشبكات إدارة المعارف على نطاق المنظومة، وزيادة تبادل المعلومات بين الأفرقة القطرية والوكالات غير المقيمة واللجان الإقليمية.

المرفق الأول

نتائج العمل المشترك بين مجلس الرؤساء التنفيذيين للأمم المتحدة المعني
بالتنسيق واللجنة البرنامجية الرفيعة المستوى في مجال البرامج للفترة
٢٠٠٤/٢٠٠٥

المسألة	النتائج
١ - الأعمال التحضيرية للاستعراض الشامل لعام ٢٠٠٥ لتنفيذ إعلان الألفية	<ul style="list-style-type: none"> • أعد تقرير عن استجابة المنظومة لإعلان الألفية، كمساهمة مقدمة إلى العملية المؤدية إلى الاستعراض الشامل للتقدم المحرز في تنفيذ إعلان الألفية في الجلسة العامة الرفيعة المستوى للجمعية العامة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥. ويبرز التقرير المعنون "أمم متحدة واحدة - محفز للتقدم والتغيير: كيف يغير إعلان الألفية الطريقة التي تعمل بها منظومة الأمم المتحدة" التوجه الجديد للمنظومة في إطار المواضيع الواسعة للإعلان، بما فيها القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة، وحقوق الإنسان والديمقراطية والحكم ومنع الصراعات المسلحة. ويحدد كذلك العوامل الرئيسية لإحراز تقدم سريع خلال العقود القادمة
٢ - كبح الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية	<ul style="list-style-type: none"> • اعتمد مجلس الرؤساء التنفيذيين مجموعة من التدابير الرامية إلى بناء استجابة فعالة على نطاق المنظومة للجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، وهي مسألة حددها فريق الأمين العام رفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير، كإحدى المجموعات الست للتهديدات التي يواجهها العالم • جرى تحديد مجالات التعاون والعمل المشترك بين الوكالات، حيث يضطلع حالياً بما يلي: تحليل الصلات بين الصراعات المستمرة والجريمة المنظمة؛ وإجراء تدخلات لمكافحة الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين؛ والجهود الرامية لكبح الاتجار بالسلع غير المشروعة؛ وانتشار فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) في السجون • يجري العمل حالياً بشأن برنامج للأنشطة في المجالات متعددة القطاعات الثماني التالية: تنفيذ الصكوك القانونية الدولية ذات الصلة؛ وتعزيز تبادل المعلومات؛ ووضع نهج وقائي داخل منظومة الأمم المتحدة؛ وتعزيز التعاون مع منظمات إنفاذ القانون وغيرها من المنظمات ذات الصلة؛ وإدراج مسائل ذات صلة في المداخلات والصكوك المتعلقة بالتنمية؛ ووضع مشاريع قانونية مشتركة لتقديم المساعدة وبناء القدرات؛ وتعزيز أفضل الممارسات والعمل على زيادة التوعية

المسألة	النتائج
٣ - سد الفجوة الرقمية	<ul style="list-style-type: none"> • يجري العمل حالياً في اللجنة البرنامجية الرفيعة المستوى، بالتشاور مع اللجنة التنظيمية الرفيعة المستوى التابعة للاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية لمؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات الذي سيعقد في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، بشأن تعميم وإدماج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في جدول أعمال الأعمال الإنمائية للألفية، بما في ذلك من خلال وضع نُهج ومبادئ توجيهية على نطاق المنظومة لاستعمالها على الصعيد الميداني • اعتمدت استراتيجية لمنظومة الأمم المتحدة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بهدف تعزيز فعالية التكليف، وتعزيز إدارة المعرفة على نطاق المنظومة وتعزيز قدرة المنظومة على دعم البلدان في استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. وتتعاون اللجنة البرنامجية الرفيعة المستوى مع اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى وشبكة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التابعة لها من أجل مواصلة إعداد الملفات التجارية لاستراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
٤ - منع نشوب الصراعات المسلحة	<ul style="list-style-type: none"> • زيادة التفاعل وتبادل المعارف بين وكالات المنظومة والإدارات السياسية لأمانة الأمم المتحدة من أجل ضمان تعزيز استعمال الخبرة المتنوعة الموجودة داخل المنظومة
٥ - الدعم المقدم على نطاق المنظومة لتنمية أفريقيا وللشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا	<ul style="list-style-type: none"> • قيام اللجنة البرنامجية الرفيعة المستوى، نيابة عن المجلس، بإجراء استعراض معمق لدعم المنظومة لأفريقيا وللشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا ورسم طريق مستقبلي لتحرك المنظومة
٦ - زيادة فعالية وتناسق أنشطة المنظومة على الصعيد القطري	<ul style="list-style-type: none"> • يجري العمل حالياً لتنفيذ قرار الجمعية العامة ٢٥٠/٥٩ بشأن الاستعراض الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها المنظومة. ويجري إنشاء فرقة عمل، تحت رعاية اللجنة البرنامجية الرفيعة المستوى لتحديد المجالات التي تتطلب استجابة على نطاق المنظومة لضمان الانسجام بين البعدين التنفيذي والمتعلق بالسياسات في عمل المنظومة. وتلتزم فرقة العمل طرائق ملموسة لكفالة التكامل بين عملي اللجنة البرنامجية الرفيعة المستوى ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية

المسألة	النتائج
٧ - استراتيجيات التنمية المستدامة	<ul style="list-style-type: none"> • تنفيذ نُهج على نطاق المنظومة لمتابعة مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة من أجل الماضي قدماً في العمل في إطار اتفاقات التعاون المشترك بين الوكالات التي أنشأها مجلس الرؤساء التنفيذيين في سنة ٢٠٠٣

المرفق الثاني

نتائج العمل المشترك بين مجلس الرؤساء التنفيذيين للأمم المتحدة المعني
بالتنسيق واللجنة الإدارية الرفيعة المستوى في مجال الإدارة، للفترة
٢٠٠٥/٢٠٠٤

المسألة	النتائج
١ - ضمان أمن الموظفين وسلامتهم	<ul style="list-style-type: none"> • الاتفاق بين المنظمات الأعضاء في المجلس، من خلال اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى، بشأن نظام موحد جديد لإدارة الأمن • وضع نهج جديد لتخصيص التكاليف الأمنية المتعلقة بالعمل الميداني المتفق عليها للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ • إجراء إحصاء عالمي للموظفين والمستخدمين الآخرين المشمولين بالمظلة الأمنية للأمم المتحدة. واستعمال بيانات الإحصاء كأساس لتقاسم التكاليف الأمنية المتعلقة بالعمل الميداني وتوزيع أقساط بوليصة التأمين ضد الأعمال الكيدية • إصدار نموذج لإدارة المخاطر كأداة لتمكين هيئات الأمم المتحدة من تعزيز الإدارة الأمنية على الصعيدين المحلي والإقليمي وعلى صعيد المقر؛ واعتماد سياسة منقحة للمعايير الأمنية الدنيا للعمل بصفتها المعيار المرجعي الجديد للأمن على الصعيد الميداني • قبول المعايير الأمنية الدنيا للعمل في المقر على صعيد المنظومة، بما في ذلك اعتماد معايير الأمن المادي لمجمعات المقر، ومراقبة الدخول، والتدريب، والأسلحة وما إلى ذلك • استكمال دراسة استقصائية سنوية للإجراءات من جانب فرادى المنظمات لتحسين أمنها واستعدادها لحالات الطوارئ من أجل إرشاد المنظمات التي لم تستكمل بعد تخطيطها المتعلق بالاستعداد لحالات الطوارئ وكفالة استمرارية العمل
٢ - السياسات والممارسات المتعلقة بإدارة شؤون الموظفين	<ul style="list-style-type: none"> • تنسيق مختلف الاستحقاقات التي تقدمها هيئات النظام الموحد إلى الموظفين العاملين في مراكز العمل التي لا تصطبغ فيها العائلات

المسألة	النتائج
<ul style="list-style-type: none"> • اعتماد نهج المبلغ الإجمالي لمنحة الانتقال • إنشاء أوساط ذات اهتمامات/ممارسات مشتركة وشرابات في مجالات الإدارة مع منظمات دولية ومؤسسات أكاديمية ومؤسسات علمية أخرى • يجري حالياً زيادة الجهود لتوفير فرص العمل لأزواج الموظفين، بما في ذلك من خلال التعاون مع مؤسسات التراخيص والمؤسسة المسماة Partnerjob.com 	
<p>٣ - تعزيز القدرات الإدارية على نطاق منظومة الأمم المتحدة</p>	<ul style="list-style-type: none"> • استجابة لطلب الجمعية العامة بأن يقوم الأمين العام، بصفته رئيساً لمجلس الرؤساء التنفيذيين، بإعادة إنشاء دائرة الإدارة العليا، قامت اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى، نيابة عن المجلس، بإعادة تسمية دائرة الإدارة العليا إلى شبكة الإدارة العليا للتعبير عن طبيعتها بشكل أفضل بوصفها مجموعة من الجهود التعاونية المبذولة لتعزيز القدرة الإدارية لكبار الموظفين وأدائهم، وبما يتماشى مع المصطلحات الحالية للمجلس • وضع ترتيبات للتعاون بين الوكالات من أجل إعداد وتنفيذ برنامج للتنمية القيادات الإدارية التي تركز عليها شبكة الإدارة العليا
<p>٤ - التمثيل الجغرافي</p>	<ul style="list-style-type: none"> • إجراء دراسة استقصائية سنوية بشأن السياسات والممارسات المعمول بها في هيئات الأمم المتحدة
<p>٥ - تعزيز الخدمة المدنية الدولية</p>	<ul style="list-style-type: none"> • اتخذ المجلس موقفاً موحداً بشأن تقرير فريق الخبراء المعني بتعزيز الخدمة المدنية الدولية. وأعرب المجلس عن تقديره لتقرير فريق الخبراء الذي ينم عن حسن التفكير والتوازن والمحتوى البناء وأثنى عليه كثيراً لدى الجمعية العامة، إلا أنه أبدى خيبته لتعليقات لجنة الخدمة المدنية الدولية بشأن تقرير فريق الخبراء، وطلب إلى الجمعية العامة أن تستجيب للتوصيات الرئيسية التي قدمها الفريق
<p>٦ - العلاقات مع لجنة الخدمة المدنية الدولية</p>	<ul style="list-style-type: none"> • حسبما تنص المادة ٢٨ من النظام الداخلي للجنة الخدمة المدنية الدولية، استمر تنسيق الآراء الجماعية للرؤساء التنفيذيين للمنظومة والتعبير عنها أمام لجنة الخدمة المدنية الدولية بشأن جميع الأمور التي تقوم بدراستها من خلال شبكة الموارد البشرية

المسألة	النتائج
٧ - فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في أماكن العمل بمنظومة الأمم المتحدة	<ul style="list-style-type: none"> • اتخاذ مبادرات من خلال فرقة العمل المعنية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في أماكن العمل بمنظومة الأمم المتحدة لدعم الموظفين ومعاليتهم المصابين بالفيروس/الإيدز، بما في ذلك من خلال إصدار كتيب منقح، ووضع استراتيجية للتعليم، وتوزيع مواد وقائية لاحقة للإصابة؛ وإعداد تقرير عمل يشمل المبادئ التوجيهية للحصول على الرعاية والدعم، وشريط فيديو تدريبي وغير ذلك من العمل الدعائي لتوعية المديرين وأخصائيي الموارد البشرية وغيرهم من الموظفين بشأن هذه المسألة على نطاق المنظومة
٨ - التنقل فيما بين الهيئات	<ul style="list-style-type: none"> • اعتمد المجلس بياناً يتعلق بسياسات التنقل فيما بين الهيئات • وضع اتفاق جديد للتنقل بين المنظمات ليحل محل الاتفاق المشترك بين المنظمات المتعلق بنقل الموظفين أو إعارتهم أو ندمهم فيما بين المنظمات التي تطبق النظام الموحد للأمم المتحدة للمرتبات والبدلات • جرى تصميم وإجراء دراسة استقصائية مرجعية بشأن التنقل فيما بين الهيئات
٩ - تعزيز العلاقات بين الموظفين والإدارة	<ul style="list-style-type: none"> • أجرى حوار مع ممثلي هيئات الموظفين بشأن ظروف العمل
١٠ - انتظام مداومة مختلف قواعد البيانات الإحصائية نيابة عن النظام الموحد	<ul style="list-style-type: none"> • جمع إحصاءات سنوية عن موظفي جميع هيئات النظام الموحد وإصدارها في تقرير وحيد على نطاق المنظومة، ترجع إليه بشكل مكثف الدول الأعضاء ووكالات الأمم المتحدة ولجنة الخدمة المدنية الدولية، وما إليها
١١ - إدارة اتفاقات جماعية مع الرابطة الدولية للمترجمين الشفويين المختصين بخدمة المؤتمرات والرابطة الدولية للمترجمين التحريريين المختصين بخدمة المؤتمرات نيابة عن النظام الموحد	<ul style="list-style-type: none"> • القيام نيابة عن هيئات النظام الموحد، بتنسيق العلاقات مع رابطة المترجمين الشفويين المؤقتين ورابطة المترجمين التحريريين والمحترفين والمراجعين ومدوني المحاضر الموجزة، بما في ذلك التوسط في التزايدات وتحديد معدلات الأجور
١٢ - وضع معايير محاسبية داخل منظومة الأمم المتحدة	<ul style="list-style-type: none"> • الموافقة على التعديلات الموصى بها في المعايير المحاسبية لمنظومة الأمم المتحدة. ويجري حالياً العمل لوضع معايير محاسبية تعتمد على هيئات المنظومة، مع ما يترتب على ذلك من آثار لكل هيئة، ووضع توصيات عن معايير ذات صلة تكون أكثر إلزاماً وتعكس أفضل الممارسات المحاسبية، وإدراجها في المعايير المحاسبية للمنظومة حسب الاقتضاء

المسألة	النتائج
١٣ - أثر العلاقة المتغيرة بين التمويل من الميزانية العادية والتمويل من التبرعات على الإدارة والبرامج	<ul style="list-style-type: none"> اعتماد اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى نيابة عن المجلس، بياناً يتعلق بالسياسات يوصي بأن تتخلى هيئات المنظومة عن التبرعات التي تصاحبها شروط تؤثر في الشراء وفي تعيين الموظفين. ولا يقبل الرؤساء التنفيذيون استثناءات إلا عند وجود ظروف تبرر ذلك وعلى أن يكون الاستثناء في أدنى حدود ممكنة إبرام اتفاق بين الوكالات بشأن اتباع طريقة مبسطة وموحدة لإعداد التقارير المالية المشتركة بين هيئات الأمم المتحدة
١٤ - تكاليف دعم الأنشطة الخارجة عن الميزانية	<ul style="list-style-type: none"> أجريت دراسة استقصائية لرسم صورة شاملة وتحديد مجموعة مشتركة من المبادئ في السياسات والممارسات الحالية المتصلة بتحميل تكاليف التنفيذ والدعم مباشرة على المشاريع والأنشطة الممولة من خارج الميزانية
١٥ - إجمالي الإنفاق على الأمن على نطاق منظومة الأمم المتحدة	<ul style="list-style-type: none"> أجريت دراسة استقصائية لتقدير القيمة الإجمالية للنفقات المتعلقة بالأمن في منظومة الأمم المتحدة
١٦ - إعداد التقارير المالية	<ul style="list-style-type: none"> وفقاً للتكليف الصادر عن الجمعية العامة، جرى صياغة تقرير من المجلس عن حالي الميزانية والشؤون المالية لهيئات منظومة الأمم المتحدة
١٧ - استراتيجية الأمم المتحدة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	<ul style="list-style-type: none"> اعتماد إطار استراتيجي لمنظومة الأمم المتحدة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتوجيه العمل المشترك بين الوكالات في هذا المجال، مع متابعة مجالات ذات أولوية جرى الاتفاق عليها
١٨ - مشروع الشبكة الخارجية للأمم المتحدة	<ul style="list-style-type: none"> تعتبر المنظمات الأعضاء في المجلس الآن موصولة بالشبكة الخارجية لمنظومة الأمم المتحدة، التي تستطيع استيعاب تطبيقات ذات أهمية للمنظمات الأعضاء. وهناك عمل إضافي جارٍ بشأن الشبكة الخارجية من أجل تحديد الفرص التي تلبي الاحتياجات المشتركة إلى المعلومات لهيئات منظومة الأمم المتحدة وشبكاتها
١٩ - المسائل المتعلقة بالمشتريات: العقود الشاملة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	<ul style="list-style-type: none"> وضع استراتيجية لمنظومة الأمم المتحدة للاستعانة بمصادر خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي حددت كإجراء ذي أولوية لشبكة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وسيحدد الملف التجاري الناتج عن ذلك

المسألة	النتائج
	أفضل نهج تتبعه هيئات المنظومة المشاركة في مجال تعزيز فرص الاستعانة بمصادر خارجية والاستفادة منها في ميدان تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
٢٠ - آلة البحث لمنظومة الأمم المتحدة	• يجري العمل حالياً لفهرسة مواقع هيئات منظومة الأمم المتحدة في الشبكة العالمية عن طريق عقد مبرم بين الأمم المتحدة وشركة غوغل المتحدة